

Start-up institutions in Algeria and their support and financing mechanisms

Maghrebi Kheira¹: MCB, Hasiba bin Bouali chlef University, Algeria

Sadouki Hamid²: D. s, Hasiba bin Bouali chlef University, Algeria

Received: 26/03/2022

Accepted: 11/05/2022

Published: 10/06/2022

Abstract:

The purpose of this study is to provide an overview of emerging institutions, as well as of the Algerian legislature, with a view to identifying the conditions for the institution to be able to carry the mark of an emerging institution. It also clarifies the methods of obtaining the mark, from the submission of the request at the electronic portal to the examination of the file by the competent committee established for such an offer.

Keywords: start-ups, risk capital, Islamic finance, crowdfunding.

¹- k.megherbi@univ-chlef.dz.

²- Competitive Informant for Small and Medium Enterprises, h.sadouki83@univ-chlef.dz.

المؤسسات الناشئة بالجزائر وآليات دعمها وتمويلها

مغربي خيرة¹: أستاذ محاضر (ب)، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر

صدوقي حميد²: طالب دكتوراه، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر

تاريخ النشر: 2022/06/10

تاريخ القبول: 2022/05/11

تاريخ الإرسال: 2022/03/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة في البداية إلى إعطاء نظرة عامة المؤسسات الناشئة ، وكذا نظرة المشرع الجزائري لها مع تحديد الشروط الواجب توافرها في المؤسسة حتى تتمكن من حمل علامة مؤسسة ناشئة، إضافة إلى توضيح طرق الحصول على هذه العلامة، بدءا من تقديم الطلب في البوابة الكترونية، إلى غاية دراسة الملف من طرف اللجنة المختصة المشكلة لهذا الغرض.

كما هدفت هذه الدراسة كذلك إلى تحديد مختلف آليات الدعم، التي و فرتها الدولة الجزائرية لتشجيع المؤسسات الناشئة، مع التطرق إلى معظم أساليب التمويل المتاحة، سواء التقليدية منها أو الإسلامية و حتى الحديثة، مع التوصل في النهاية بضرورة إقحام مختلف الأجهزة المستحدثة، سابقا لمواجهة البطالة في تبني أصحاب المشاريع الناشئة، والمبتكرة تحت إشراف الجامعة المتخصصة.

كلمات مفتاحية : مؤسسات ناشئة، رأس مال المخاطر، تمويل اسلامي، تمويل جماعي.

مقدمة :

أصبحت معظم دول العالم تولي أهمية بالغة بالمؤسسة الناشئة ووفرت لها البيئة المناسبة لذلك من ترسانة قانونية و دعم مالي نظرا لفائدة التي تعاود بها على الاقتصاد الوطني و هو ما دفع بالدولة الجزائرية الى الاهتمام بها و جعلها أولوية في برنامج الحكومة الحالية وأصبح لها وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة الناشئة و اقتصاد المعرفة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20_01، المؤرخ في 2020/01/02 إضافة القانون 20-254 المؤرخ في 2020/09/15 المتضمن شروط الحصول على علامة المؤسسة الناشئة و كذا صندوق الدعم لهذه المؤسسات ولم تكتفي الحكومة بذلك بل ضمنت قوانين المالية الصادرة في السنوات الأخيرة العديد من الامتيازات و الإعفاءات الجنائية و هذا ما يقودنا الى طرح السؤال التالي :

ماهي آليات الدعم و التمويل المتوفرة من اجل تسهيل نمو و توسع المؤسسات الناشئة بالجزائر ؟

من أجل الإجابة على السؤال لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالي :

¹ k.megherbi@univ-chlef.dz

² مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، h.sadouki83@univ-chlef.dz

الأسئلة الفرعية :

ماهي المؤسسات الناشئة؟

ماهو تعرف المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري ؟

ما هي الآليات الدعم التي وفرتها الدولة الجزائرية للمؤسسات الناشئة ؟

ماهي الآليات تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر ؟

فرضيات الدراسة

__على غرار معظم التشريعات الأجنبية لم يحدد المشرع الجزائري تعريفا خاصا بالمؤسسات الناشئة و إنما حدد شروط للحصول على هذه العلامة .

__ الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الناشئة تبقي دون التطلعات للتشجيع على نموها .

__ تتعدد آليات الدعم للمؤسسات الناشئة بالجزائر سواء طرق التمويل التقليدية أو الحديثة كما هو الحال بالنسبة لرأس مال المخاطر او التمويل الجماعي

أهمية الدراسة

ان الغاية من هذه الدراسة هي إلقاء نظرة على التعريف الاصطلاحي و التشريعي للمؤسسات الناشئة و كذا تحدد طريقة والشروط الحصول على علامة المؤسسات الناشئة بالجزائر وتحدد مختلف آليات الدعم و التمويل المتوفرة و التي يمكن الاعتماد عليها من اجل إنشاء مؤسسة ناشئة بالجزائر .

الدراسات السابقة :

__ بوعنيني سميحة ، كرومي آسية (2020)،دراسة تقييمية لواقع تمويل و تنشيط المؤسسات الناشئة بالجزائر هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى تسليط الضوء على واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر حيث تم الإشارة في هذه الدراسة بعض الأجهزة الدولة للمؤسسات الناشئة ومنها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إضافة إلى التطرق إلى رأسمال المخاطر والذي يتطابق مع الدراسة المنجز من طرفنا في آليات التمويل المتاحة لنهوض بالمؤسسات الناشئة .

__عابدي لامية ، معيزة مسعود أمير(2021) ، التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية وهدفت هذه الدراسة اي ابراز اهمية منصات التمويل الجماعي كمكمل لمصادر التمويل المتاحة لتمويل

المؤسسات الناشئة و الأعمال الريادية و اعتبرت هذه الدراسة ان هذه التقنية هي بديل عن التمويل برأس مال المخاطر وهو أكثر مرونة .

- كلثوم فرحات ،مفيع عبد اللاوي (2020) رأس المال المغامر البديل الأمثل لتسهيل المؤسسات الناشئة في الجزائر شركة SOFINANCE نموذجاً هدفت هذه الدراسة الى التعريف بتقنية رأس المال المخاطر أو المغامر في تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر من خلال دراسة نموذج شركة SOFINANCE التي أسست لهذا الغرض من اجل مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

منهجية الدراسة :تم الاعتماد على النهج الوصفي من خلال المسح المكتبي و كذا المواقع الالكترونية للاطلاع على العديد من المراجع و أوراق البحثية بهذا الخصوص إضافة الجرائد الرسمية المتضمنة للقوانين المالية .

هيكل الدراسة

✓ مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة ؛

✓ إجراءات الحصول على علامة مؤسسة ناشئة بالجزائر ؛

✓ آليات دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر ؛

✓ آليات تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر .

I - مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة وطرق الحصول على هذه العلامة

I-1 - تعرف المؤسسات الناشئة :

تعرف المؤسسة الناشئة " startup " اصطلاحاً حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة Start-up تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. وبدأ استخدام مصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital-risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك¹، أما حسب القاموس الفرنسي larouss هي "تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا تجديدها فيما عرفها رائد الأعمال Steve Blank المؤسسة الناشئة على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو المريح بشكل متكرر ويمكن قياسه، إنها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بيئتها وتكيف معها تدريجياً.(طلعت، 2021)

I - 2- التعريف الفقه للمؤسسات الناشئة :

معظم التشريعات العالمية لم تضع تعريف محددًا للمؤسسة الناشئة و إنما حددت شروط معينة للحصول على علامة مؤسسة ناشئة فحسب المشرع الجزائري الذي لم يختلف كثيرا على المشرع الفرنسي و حتى التونسي حيث المؤسسة الناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتتوفر فيها الشروط التالية: (عشامية، 2020: 360)

- ✓ يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8 سنوات)؛
- ✓ يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- ✓ يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- ✓ أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة؛
- ✓ يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- ✓ يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عاملا.

وهذا يتطابق في العديد من النقاط و التشريع الفرنسي الذي اعتبر الشركة مؤهلة كشركة شابة مبتكرة تنفذ مشاريع البحث والتطوير وعدد عمالها أقل من 250 شخصا ، و حجم مبيعاتها أقل من 50 مليون يورو خلال السنة المالية (الجريدة الرسمية المادة 03، 2020: العدد 55) أما المشرع التونسي اختلاف مع المشرع الجزائري و الفرنسي في عدد العمال الذي اشترط عدم تجاوزه مئة (100) أجبر؛؛ ورقم معاملاتها السنوية خمسة عشر (15) مليون دينار. (الجريدة الرسمية المادة 12، 2020: العدد 55)

II- طرق الحصول على علامة المؤسسة الناشئة وفقا للتشريع الجزائري :

يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة مؤسسة ناشئة و التي تتوفر فيها الشروط القانونية من تقديم طلبها على البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة التي استحدثتها الوزارة المنتدبة من اجل دراسة الملف من طرف اللجنة المستحدثة لهذا الغرض و المشكل من عدد من ممثلي الوزارة التي لها علاقة بذلك (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛ وزارة المكلف بالصناعة؛ وزارة الفلاحة؛ وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدلية؛ وزارة المكلفة بالرقمنة؛ وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة) (الجريدة الرسمية المادة 15، 2020: العدد 55)

من خلال الرابط التالي : https://www.interieur.gov.dz/startups/index_ar.html#/apropos

مع تدعيم هذا الطلب بالملف التالي : (الجريدة الرسمية المادة 14، 2020: العدد 55)

—نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي؛

—نسخة من القانون الأساسي للشركة؛

—شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للأجراء؛

—شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS)؛

—نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية؛

—مخطط أعمال المؤسسة مفصلاً؛

—المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة؛

—وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها

بعد إيداع الطلب و الوثائق المشار إليها سابقاً يتم دراسة هذا الطلب من طرف اللجنة على ان يتم الرد على كل طلب للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" في أجل أقصاه ثلاثون 30 يوماً، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب. ،كل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل.

وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر يوماً، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض طلبه. (الجريدة الرسمية، 2021)

بعد دراسة الملف من طرف اللجنة تمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب الأشكال نفسها وتنشر قرارات منح علامة "مؤسسة ناشئة" في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة وفي حالة رفض طلب ما، فإنه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض، وإخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونياً. (جغدام، 2021: 64)

ويمكن اللجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار، بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب. ويتم إخطاره بالرد النهائي إلكترونياً في أجل لا يتجاوز ثلاثين يوماً، ابتداء من تاريخ إيداع طلبه. (قانون المالية المادة 131، 2020)

III-الآليات الدعم للمؤسسات الناشئة (startup) في الجزائر

III- 1 استحداث وزارة منتدبة للمؤسسات الناشئة

استحدثت المشرع الجزائري وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة الناشئة و اقتصاد المعرفة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20_01، المؤرخ في 2020/01/02 المتضمن تعيين الحكومة أعضاء الحكومة تحت تسمية الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة (قانون المالية التكميلي المادة 69، 2020)، تعمل تحت وصايتها اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة و مشروع مبتكر و حاضنة الأعمال بموجب المرسوم التنفيذي 20_254 تساهم في تشكيلها 09 ووزرات ممثلين لها المذكورة في نص المادة 03 من هذا المرسوم ، بحيث يعين أعضائها بقرار من وزير المؤسسات الناشئة و اقتراح الوزارة الوصية و أضاف شرط الخبرة في أعضاء اللجنة في مجال المؤسسات الناشئة. (الجريدة الرسمية المادة 69، 2020: العدد 55)

III-2 - إنشاء صندوق لدعم المؤسسات الناشئة

تم إنشاء صندوق من اجل دعم المؤسسات الناشئة طبقا لقانون القانون رقم 19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020 في مادته 131 و يحول هذا الصندوق من بإعانات الدولة، الرسوم غير الجبائية، كل الموارد والمساهمات الأخرى و يوجه هذا الصندوق إلى: (الجريدة الرسمية، العدد 81: 2020)

✓ ضمان تمويل القروض البنكية لفائدة ”المؤسسات الناشئة start-up ؛

✓ وضع نسب تحفيزية للقروض البنكية؛

✓ تمويل التكوين؛

✓ احتضان للمؤسسات الناشئة start-up ؛

الا انه حسب قانون رقم 20-07 مؤرخ في 4 يونيو سنة 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 في مادته 69 تم تعديل مهام هذا الصندوق لتشمل النقاط التالية: (الجريدة الرسمية، العدد 13: 2020)

✓ تمويل دراسات الجدوى؛

✓ تمويل تطوير خطة العمل؛

✓ تمويل المساعدات التقنية؛

✓ تمويل التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي ؛

✓ تمويل التكوين ؛

✓ احتضان المؤسسات الناشئة Start-up؛

✓ الترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة.

III-3 - حاضنات الأعمال لمرفقة المؤسسات الناشئة :

تتولى حاضنة الأعمال المرشحة لحمل علامة حاضنة أعمال ”مهام مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة. وبهذه الصفة، تلتزم بما يأتي (موقع جريدة الشروق، 03/03/2022)

✓ مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة؛

✓ مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج،

✓ مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق؛

✓ مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل؛

✓ توفير تكوين نوعي، خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية؛

✓ وضع الوسائل اللوجيستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي والمستلزمات

المكتبية والإنترنت عالي التدفق ؛

✓ توطئ الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأ.

III_4- الإعفاءات الضريبية

طبقا لنص القانون رقم 19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، و استنادا لنص المادة 69 من هذا القانون " تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية تحدد شروط استفادة الشركات الناشئة من هذا التدبير و كفاءات تطبيقه، عن طريق التنظيم" (موقع جريدة الاصوات: 2022/03/4)

III-5 - تحويل وصاية الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الحظائر التكنولوجية إلي الوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة : (صالح، 2021: 291)

بموجب المرسوم رقم 20-77 المؤرخ في 28 مارس 2020 ، الذي وقعه الوزير الأول عبد العزيز جراد، المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 24 مارس 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة وتحديد تنظيمها وسيورها تم جعل هذه الوكالة تحت وصاية تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، ويكون مقرها في مدينة سيدي عبد الله ومن بين مهامها مايلي :

- ✓ وضع شبكة قوية و حيوية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- ✓ منح HUB مادي و افتراضي لأنشطة تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالجزائر؛
- ✓ توفير دعائم تقنية و أعمال ذات جودة للمؤسسات الجزائرية؛
- ✓ التسريع من نسبة التكوين و كذا انتشار المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تنويع سلسلة القيم الخاصة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- ✓ تحفيز قطاع خاص بتصدير تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

III-6- إجراءات أخرى لدعم المؤسسات الناشئة:

من خلال اجتماع الحكومي المنعقد بتاريخ 01 مارس 2020 والذي ترأسها رئيس الوزراء جراد تم اتخاذ عدة قرارات مهمة لصالح تطوير المؤسسات الناشئة وهي على النحو التالي: (اوبختي و بوجنان، 2020: 370)

- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي {HUB} للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة "سوناطراك" على مستوى حديقة الرياح الكبرى "دنيا بارك"، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني؛

- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، ورقلة، و قسنطينة، ووهران، وتلمسان، وسطيف، و باتنة قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني؛

- يُكلف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات؛

- إنشاء المجلس الأعلى للابتكار الذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تجميع الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

IV- الآليات التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة بالجزائر:

هناك العديد من آليات المقترحة من اجل تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وتمكنها من الاستفادة من الدعم المالي و الامتياز الجبائي و الجمركي و نذكر منها مايلي :

IV- 1- التمويل الذاتي: اي من خلال أمواله الخاصة و مدخراته المالية مع تسجيل مشروعه كمؤسسة ناشئة كون الحصول على هذه العلامة يتيح له الفرصة للحصول على العديد من الامتيازات الجبائية التي تخفف عليه جزاء من الأعباء المالية التي يمكن تخصيصها في تطوير و تنمية هذه المؤسسة .

كما يمكن كذلك لصاحب المؤسسة الناشئة أو راغب في إنشاء و كانت تكلفة المشروع اقل من 10 مليون دينار جزائري من الاستفادة في بداية المشروع من الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية التي تتيح له في حالة التمويل الذاتي العديد من الامتيازات الجبائية و بعد تأسيس مشروعه يقدم ملفه للحصول على علامة مؤسسة ناشئة شرط ان لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني السنوات وبتالي يحصل على الإعفاءات الجبائية لمدة أطول قد تصل الي حوالي 12 سنة او أكثر من تاريخ الإنشاء ولا يوجد أي مانع قانوني أمام ذلك .

IV - 2- التمويل عن طريق الدعم الحكومي :

من اجل التمويل المؤسسات الناشئة استحدثت الحكومة الجزائرية الصندوق الوطني لدعم هذه المؤسسات الناشئة المشار إليه سابقا و الذي أكد الوزير المكلف بالمؤسسات " ان التمويل الذي يمنحه الصندوق هو عبارة عن تمويل غير تقليدي يتم بطرق بسيطة و سلسلة و بكل شفافية و "بعيدا كل البعد عن البيروقراطية"، هذا التمويل لن يكون في شكل قروض بنكية أو إعانات إنما عن طريق دخول الصندوق في رأس مال المؤسسة الناشئة لمدة محددة بهدف تطوير قدراتها التقنية لضمان نجاح مشروعها بنسبة مائة بالمائة، الشراكة بين الصندوق والمؤسسات الناشئة هي بمثابة "فرصة للاستثمار" حيث تستفيد هذه المؤسسات من كل الآليات والإمكانيات التي يحوزها الصندوق من خبراء وشبكة مختصين وغيرها من

الوسائل التي تمكنها من تطوير قدراتها ولضمان التجسيد الفعلي للمشاريع الممولة ذات القيمة المضافة في مختلف القطاعات لاسيما الصناعية، يقوم الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة بمتابعة هذه المشاريع الممولة بصفة دائمة ودقيقة علاوة على قيامه بزيارات ميدانية على مستوى هذه المؤسسات لضمان نجاح هذه المشاريع.ⁱⁱ هذا التمويل تتراوح ما بين 2 مليون دج و 20 مليون دج.

أما إذا أراد صاحب المشروع تملكه بنفسه و مبلغ المشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار جزائري يمكنه كذلك تأسيس مؤسسته في بداية الامر عن طريق التمويل الثنائي من خلال الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية ANADE الذي تمنح قروض بدون فائدة تصل إلى 29% من قيمة المشروع اذا كان مبلغ المشروع أقل من 5 مليون دينار أما إذا كان بين 5 ملايين و عشرة ملايين يمكن ان تكون هذه الاستفادة في 28% من قيمة المشروع . (زينات، 2016: 124)

أما في حالة ان صاحب المشروع إمكانياته المالية محدودة يمكنه اللجوء الى التمويل الثلاثي عن طريق نفس الوكالة المشار إليها سابق حيث إذا كان مبلغ المشروع لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري تكون المساهمة الفردية بـ 01% و قروض من الوكالة بـ 29% و 70% كقروض من البنوك و هذه القروض كلها بدون فائدة هذا في الحالية أولى ، أما الحالة الثانية اذا كان مبلغ المشروع بين (5 مليون الي 10 مليون دينار جزائري) تكون المساهمة الفردية بـ 2% و قروض من الوكالة بـ 28% و 70% من البنوك.

كما يقترح الصندوق الوطني لتأمين على البطالة بالجزائر (CNAC) طرق تمويلية بنفس طريقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في صيغة التمويل الثلاثي مع امتيازات جبائية وجمركية "بشروط السن من 30 الي 55 سنة (الجريدة الرسمية، العدد 42: 2006)

إضافة ذلك يمكن إنشاء المؤسسة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تمنح إعفاء أو تخفيض ،طبقا للتشريع المعمول به ،للحقوق الجمركية والرسوم وغيرها من الاقطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي ، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح إمكانية تحويل مزايا الإنجاز بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد ، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير .(فرحات و عبد اللاوي، 2021: 150)

IV - 3 - شركات راس مال المخاطر وشركات راس مال الاستثماري :

هناك آليات من اجل تمويل المؤسسات الناشئة من خلال رأس مال المخاطر وشركات الاستثمارية وجاء القانون 11 - 06 المؤرخ في 24 جوان 2006 لتجسيد هذه الصيغة الذي سمح بإنشاء العديد من المؤسسات ذات راس المال الاستثماري نذكر منها: (موقع فينالب، 2022).

IV- 3- 1 - شركة sofinance:

تأسست سنة 2000 برأس مال يقدر بـ 5 مليار دينار بفضل الشركة مع مؤسسة مالية أجنبية وتهتم بعمليات التمويل التي تمتد من (03 إلى 05) سنوات تم اعتمادها من طرف البنك الجزائري بمبادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة بهدف أساسي لدعم وإعادة بعث الاقتصاد والمساهمة في عصرنة الجهاز الإنتاجي الوطني ووضع وتنمية أدوات مالية جديدة. (لطرش، 2007: 84)

IV- 3- 2 - شركة Finalep

هي شركة بين القرض الشعبي الجزائري و بنك التنمية المحلية و الوكالة الفرنسية للتطوير و البنك الأوربي للاستثمار بهدف تخطي مشاكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد رأس مالها ليصل حاليا 1.200.000.000 دج ويمكن استغلالها في تمويل المؤسسات الناشئة. (موقع ousicon، 2022)

IV- 3- 3 - شركة الجزائر استثمار :

هي شركة ذات أسهم غالبية أسهمها ملك للبنك الفلاحة و التنمية الريفية بـ 70% و 30% المتبقية تعود ملكيتها لصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط برأسمال يقدر بحوالي 1 مليار دج وتساهم بـ 49% في رأسمال المؤسسات بهدف مواجهة المشاكل التمويلية و تشجيع على إنشاء المؤسسات الناشئة خصوص في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال. (آيت عكاشة، 2016)

IV- 3- 4 - الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار:

جاءت نتيجة الشراكة مع السعودية أين تم تحديد رأسمال الشركة بـ 8.000.000.000 دج (حوالي 75 مليون USD)، بالتساوي بين الدولتين يتمثل غرض الشركة في تمويل الاستثمار في كل المجالات وجميع القطاعات، وذلك عن طريق: المساهمة في رأسمال مشاريع (شركات) جديدة أو اقتناء حصص في شركات قائمة، تمويل المشاريع التي تساهم فيها الشركة عن طريق حساب المساهمين وبلغت هذه مساهمة في رأس المال 3 مليار دينار أما القروض الممنوحة 3 مليار دينار فيما بلغ حجم الاستثمار الإجمالي 26 مليار دينار. (عابدي ومعيضة، 2021: ص 125)

IV- 3- 5 - الصندوق المغربي لرأس المال الاستثماري MPEF:

ينشط صندوق رأس المال الاستثماري المغربي بثلاث دول مغربية: الجزائر، المغرب وتونس، ويسير عن طريق مجمع "تونانفست" (Tuninvest Group)، بدأ نشاطه لأول مرة في تونس سنة 2000 من طرف المؤسسة المالية الدولية SFI: Société Financière Internationale التي ساهمت في الاستثمار شمال إفريقيا وكمرحلة أولى بدأت بالاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب، لتنتقل بعد ذلك إلى ليبيا في المرحلة الثانية. (الجريدة الرسمية، العدد 33، 2022).

IV _ 4 _ التمويل التقليدي :

هو تمويل قائم على الفائدة للقروض الممنوحة من طرف البنوك وهناك نوع من طرق التمويل فالتحويل للبنك لعمليات الاستغلال (الإنتاج ، التخزين ، التوزيع) اي كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة في مدة قصيرة يكون عن طريق القروض العامة (الخصم ، تسهيلات الصندوق ، السحب على المكشوف ...) او عن طرق القروض الخاصة (تسيقات على الضائع أو الفاتورات ،) أو عن طريق القروض بالتوقيع ، أما في حالة التمويل لنشاطات الاستثمار فيكون التمويل اما متوسط او طويل الأجل اي مدة الإقراض تتراوح بين 05 الي 07 سنوات من اجل قامة مشاريع جديدة أو تطوير أو توسيع مشاريع قائمة هو في الغالب يمنح لشركات الكبيرة نظرا للارتفاع المخاطر

IV _ 5 _ التمويل الإسلامي :

تتيح العديد من المؤسسة البنكية و المصرفية الناشطة بالجزائر العديد من صيغ التمويل للأشخاص الذين لا يرغبون في طرق التقليدية و الفوائد الرباوية على غرار بنك السلام و كذا بنك البركة و الجدول أدناه يلخص أهم صيغ التمويل الموافق لشريعة الإسلامية الذي تعتمدوه هاته البنوك :

الجدول (01):أهم صيغ التمويل الإسلامية المصرفية

اسم الصيغة	هدف او الغرض منها
المضاربة	المزاوجة بين رأس المال و العمل و هي بذلك تجمع بين من يملك و بين لا يملك و يقدر على العمل مما يؤدي إلى إحداث التوازن الاجتماعي و التكافل بين الناس
المشاركة	مشاركة المصرف الإسلامي للآخرين في المشروعات و الأنشطة المختلفة للقضاء على الخلل الذي تعاني منه المصارف التقليدية و المتمثل في انقطاع الصلة بين عوائد رأس المال و مخاطره
المرابحة	تقديم وسيلة تمويل مشروعة للتجار و الصناعيين وأصحاب الأموال و أمانة للمستهلك الذي يعرف بموجبها الثمن الأصلي للسعة و مقدار ربح المصرف
الاستصناع	هو عقد بين المصرف و المتعامل يتعهد فيه المصرف بصناعة عين موصوفة في الذمة بسعر محدد على أن تسليم في تاريخ معين (و يكون المصرف هنا صانعا و المتعامل مستصنعا) و يقوم المصرف بإبرام عقد إستصناع مواز مع الطرف ثالث 'عقد مقاوله' يكون فيه المصرف مستصنعا و المقاول صانعا
السلم	بيع السلم عبارة عن شراء سلعة موصوفة في الذمة بثمن مقبوض في الحال و بشروط خاصة يتم فيها توكيل المصرف المتعامل بيع السلعة بعد قبضها

المصدر: (ضويفي و آخرون 2020 :ص 141)

IV - 6- التمويل الجماعي

يمثل التمويل الجماعي آلية تمويل للمشاريع ، تسمح بجمع مبالغ مالية (أحيانا تكون مبالغ منخفضة جدا) من عدد كبير من الأشخاص ، بحيث يوفر هذا النهج أساليب و أدوات لمعاملة مالية تقوم على إلغاء الوساطة مع الجهات التقليدية ، كما يتيح الفرصة لكل فئات المجتمع للاستثمار بمبالغ معينة من المال مهما كانت قيمتها و إذا أضيف إلى استثمارات الأعضاء الآخرين فإنه يوفر التمويل الكافي للمشروع ، وخلافا للنظام المصرفي التقليدي فإن التمويل الجماعي لا يهدف إلى تحقيق الربح من الاستثمار فقط بل يهدف أيضا إلى مساعدة و دعم صاحب المشروع لتنفيذ فكرته، التمويل الجماعي تم اعتماده في الجزائر طبقا لنص المادة 45 من قانون المالية التكميلي سنة 2020 أين تم تعريفه على أنه "استثمار أموال الجمهور الكبير على الانترنت في المشاريع استثمارية تساهمية"

الخاتمة :

يتضح جليا ان الدولة الجزائرية تولي اهتماما كبيرا بالمؤسسات الناشئة نظرا للأهمية البالغة لها في تطوير الاقتصاد الجزائري و تنوعه حيث وضعت العديد من الامتيازات و آليات للدعم و مرافقة لهذا النوع من المؤسسات إضافة إلى إمكانية استغلال العديد من الأجهزة لتمويلها على غرار المصارف و البنوك الإسلامية او رأس المال المخاطر و حتى منصات التمويل الجماعي ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

— تتوفر الدولة الجزائرية على العديد من الشركات ذات رأس مال المخاطر يمكن ان تستخدم في تمويل المؤسسات الناشئة سواء عن طريق المشاركة في رأس المال او تقدم قروض لصاحب المؤسسة ؛

— تتوفر الدولة الجزائرية على العديد من المصارف الإسلامية التي تمتلك العديد من الصيغ لتمويل المؤسسات الناشئة ؛

— تتوفر الدولة الجزائرية على العديد من الأجهزة مثل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ، الوكالة الوطنية لتنمية و دعم المقاولاتية وكلها أجهزة مشجعة على خلق مؤسسات و مرافقتها .

من خلال هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية :

- العمل على رفع من تمويل شركات رأس مال المخاطر للمؤسسات الناشئة كما الحال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

— العمل من رفع التمويل بواسطة منتجات الهندسة المالية الإسلامية للمؤسسات الناشئة لما لها من جاذبية لتشجيع أصحاب المشاريع الذين يرغبون في التمويل الإسلامي بدلا عن التمويل التقليدي؛

— إدراج جميع الأجهزة المخصصة للقضاء على البطالة و تنمية المقاولاتية من تبني أصحاب المؤسسات الناشئة و المشاريع المبتكرة ؛

— إدراج المخابر الجامعية في إستراتيجية النهوض بالمؤسسات الناشئة و جعلها شريكا فعال في هذا المجال كل مخبر حسب تخصصه .

قائمة المراجع:

- عاشور حيدوشي، و ومن معه. (2020). المؤسسات الناشئة و دورها في انعاش الاقتصاد الوطني . الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجار و علوم التسير جامعة البويرة. ص 16.
- أسامة طلعت ، (10, 07, 2021) ماهي الشركة الناشئة و مواصفاتها لموقع الريب COM تاريخ الاطلاع 2022/01/20 يمكن الاطلاع عليه من خلال الموقع : <https://www.alrab7on.com/what-is-a-startup> .
- امينة عثمانية، و منال بلعابد. (2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم و هياكل الدعم. الجزائر: حوليات جامعة بشار في حوليات الاقتصادية المجلد 07 العدد 03 ص 360 .
- المادة 03 من الأمر الجريدة الرسمية. (15, 09, 2020). المرسوم التنفيذي 20 _ 254 المتضمن انشاء لجنة منح علامة "المؤسسة الناشئة" ، "مشروع مبتكر" ، "حاضنة اعمال" . العدد 55 . الجزائر .
- المادة 12 من الامر الجريدة الرسمية. (15, 09, 2020). المرسوم التنفيذي 20 _ 254 المتضمن انشاء لجنة منح علامة "المؤسسة ناشئة" ، "مشروع مبتكر" ، "حاضنة اعمال" . العدد 55 . الجزائر .
- المادة 15 من الامر الجريدة الرسمية. (15, 09, 2020). المرسوم التنفيذي 20 _ 254 المتضمن انشاء لجنة منح علامة "المؤسسة ناشئة" ، "مشروع مبتكر" ، "حاضنة اعمال" . العدد 55 . الجزائر .
- المادة 14 من الامر الجريدة الرسمية. (15, 09, 2020). المرسوم التنفيذي 20 _ 254 المتضمن انشاء لجنة منح علامة "المؤسسة ناشئة" ، "مشروع مبتكر" ، "حاضنة اعمال" . العدد 55 . الجزائر .
- الجريدة الرسمية (05,01,2021) المتضمنة المرسوم الرئاسي رقم 20 _ 01، المؤرخ في 2020/01/02 المتضمن تعين أعضاء الحكومة. الجزائر.
- جغدم بن ذهيبية ، فنيخ عبد القادر (2021)، الإستراتيجية التشريعية لتوفير بيئة ملائمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر مجلة القانون المجلد 10 العدد 01 سنة ص 64.
- المادة 131 طبقا قانون القانون رقم 19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020.
- المادة 69 من القانون قانون رقم 20-07 مؤرخ في 4 يونيو سنة 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.
- الجريدة الرسمية. (15, 09, 2020). المادة 25 من المرسوم التنفيذي 20 _ 254 المتضمن انشاء لجنة منح علامة "المؤسسة ناشئة" ، "مشروع مبتكر" ، "حاضنة اعمال" . العدد 55 . الجزائر .
- الجريدة الرسمية. (11, 12, 2019). العدد 81 المتضمنة قانون المالية 19 _ 14 ص 26.
- الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة بتاريخ 02 أفريل 2020 ص 11.
- صالحى سلمة (2021)، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ،مجلة النماء الاقتصاد ،المجلد 05 العدد 01، ص 290، 291.
- اويختي نصيرة ، بوجنان التوفيق (2021)، دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة « CNAC » لولاية تلمسان مجلة ريادة الأعمال الاقتصادية المجلد 06 العدد 03 ص 370.

- أ. زينات أسماء (2016)، مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية ، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير و التجارة ، العدد 33 ص 124.
- الجريدة الرسمية (25. 07. 2006) ، العدد 42 المتضمن القانون شركة رأس مال الاستثماري.
- كلثوم فرحات ، مفيد عبد اللاوي (2021) ، رأس مال المغامر البديل الأمثل لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر ، Venture capital is the ideal alternative to financing startups in Algeria SOFINANCE as a model المجلد 05 العدد الاول ص 150.
- سميرة لطرش ، دور شركات رأس المال الاستثماري في تمويل المشاريع الصغيرة : دراسة حالة شركة الجزائر استثمار ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 06 العدد 01 ص 84.
- ايت عكاش سمير ، دوادي فاطمة الزهراء (نوفمبر 2016) ، رأس مال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة sofiance الملتقى الدولي حول: التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة، المنعقد يومي: 14-15 ن جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- عابدي لامية ، معيزة مسعودة أمير (2021)، تجارب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل الجماعي الناجحة عالميا مع الإشارة الي نماذج الجزائر ، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصادية و الادارية المجلد 05 العدد 02 سنة ص 125.
- الجريدة الرسمية (04 05 2020) العدد 33 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2020.
- ضويحي حمزة ، سيلبي جمال الدين ، عنوان فؤاد ، التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 05 العدد 01 سنة 2020 ص 141.
- :legifrance. (2019, 12 28). Consulté le 12 19, 2021, sur code general des impots
الاطلاع تاريخ https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000041468198
10.02.2022
- <https://www.echoroukonline.com> تاريخ الاطلاع : 03/03/2022.
- <http://www.assawt.net> تاريخ الاطلاع 2022/ 03/04 .
- <https://www.supernova-dz.net> تاريخ الاطلاع 2022/ 03/01 .
- <http://www.asicom.dz/index.php/ar/2018-01-02-22-00-44> تاريخ الاطلاع 2022/ 07/17
- <https://www.finalep.dz/?lang=ar> تاريخ الاطلاع 2022/ 02/ 27
- <http://www.asicom.dz/index.php/ar/2018-01-02-22-00-44> تاريخ الاطلاع 2022/ 07/17 .